

كما في اعلام قدر رأس الحال اي تسمية مقدارها اذا كان مثلا
اليه فقال ابو يوسف ومحمد انه ليس بشرط وشرط ابو حنيفة تقليدا
لابن عمر رضي الله عنهما وهما لم يقلدهما عملا بالرأى وهو ان الاشارة
ابن في التعريف من التسمية والاجرة المشتركة فانها خضاه فيما
يمكن الاحتراز عنه كالسرقه لافى الغالب كالجري عملا بقول علي
رضي الله عنه ولم يضمه الامام بالرأى وهو ان الضمان على نوعين
ضمان جبر وضمان شرط وضمان الجبر يجب بالتقدي وضمان الشرط
بالعقد ولم يوجد فكانت في يده امانة وقد اختلف المشايخ في
الافتاء فقال قاضيان في فتاواه الفتوى على قول ابي حنيفة
وذكر الزيلعي الفتوى على قولهما وفي الظهيرية اختاروا يصلح
على نصف القيمة وهذا الاختلاف المذكور في تقليد الصحابي
في كل ما ثبت عنهم من غير خلاف بينهم اما اذا وقع الخلاف
فيهم بينهم فلا يجب التقليد اجماعا ومن غير ان يثبت ان ذلك
بلغ غير قائله فسكت مساله فان شاع فيما بينهم فسكتوا مسلمين
له كان اجماعا سكوتيا فوجب التقليد اجماعا ولو قال المؤلف ومحل
الاختلاف وهو ما لم يعلم اتفاقهم ولا اختلافهم لكان اخصر
واما التابعي ففي تقليده خلاف عندنا ظاهر الرواية عن ابي حنيفة
انه

انه لا يصح تقليده لانه دون الصحابي لعدم احتمال التوقيف فان قول
الصحابي انما جعل حجة لاحتمال السماع والفضل اصابتهم في الرأى
ببركة الصحبة ومشاهدة احوال التنزيل وذلك مفقود في حقه
التابعي وان زاحمهم في الفتوى وقال شمس الأئمة السرخسي لاختلاف
ان قول التابعي ليس بحجة يترك به القياس فقد روى عن ابي حنيفة
انه كان يفتي بخلاف رأيهما وانما الخلاف في ان قوله هل يقيد به في
اجماع الصحابة حتى يتم اجماعهم مع خلافه فعندنا يقيد به وعند
الشافعي لا يقيد به وكان شمس الأئمة لم يقيد به رواية النوادر وفي
الاسلام قد اعتبرها وتبعها المصنف فقال فان ظهرت فتواه في
زمن الصحابة كسريح والحسن وعبد بن الحبيب والشعبي والنخعي
ومروق وعلقمة كان مثله اي مثل الصحابي عند البعض وهو
رواية النوادر وهو الصحيح لم يصرح في الاسلام بتصحيح غيره
وانما اخر دليل هذا القول فقال في التتوير والظاهر ان اختارها التأخير
في البيان انه ويجب الاعتماد على ظاهر الرواية ولذا قال في التحرير
الظاهر من المجتهد في عصرهم كابن الحبيب المنع لغوت المناط المساوي
وفي النوادر نعم الاستدلال بانهم لما سوغوا له صار مثلهم ممنوع